المعتدي، وفرحة المناضل الذي ينهي العميل والخائن، وهي أيضاً فرحة الثائر بتعميق إيمانه بحتمية النصر» (**المصدر نفسه**).

اصداء وتساؤلات واسعة

أثارت تصفية السادات نوعين من الاسئلة، اولهما، انصب في المحاولات العديدة الجارية لمعرفة طبيعة ودوافع القائمين بالعملية. ومع ان السلطات المصرية الرسمية اخذت تسرب، اولاً بأول، معلومات وبيانات تتضمن روايتها، فإن شكوكاً كثيرة احاطت بهذه الرواية، واستتبعت مزيداً من الاسئلة. لقد ركزت الرواية الرسمية على ان الذين داهموا منصة الرئاسة، في السادس من تشرين الاول (اكتوبر)، ليسوا سوى مجموعة صغيرة معزولة. كما جهدت للإيحاء بأن دوافعهم تكاد تكون شخصية، على اساس ان شقيق قائد العملية هو احد الموقوفين في حملة الاعتقالات التي سبقت التصفية بأيام. ولعل هذه الرواية لم تقنع احداً، بما في ذلك الذين رددوها، ذلك أن طبيعة العملية وإحكامها ومدى نجاحها امور تفتح الباب للاعتقاد الصائب بأن اطرافاً عدة، تتجاوز مستوى المنفذين، خططت لها واسهمت في اعداد تفصيلاتها وفي تسهيلها، وهذا ما كان موضع تساؤلات وتكهنات عديدة. والنوع الثاني من الأسئلة، اتجه لتقصي احتمالات التطورات التي ستتبع تصفية السادات، في مصر وفي العالم العربي وفي مجال علاقات مصر بإسرائيل، وفي تأثير ذلك كله على موقف الولايات المتحدة وعلى سياستها في الشرق الاوسط وعلى مصالحها، وانعكاساته على مستقبل الصراع العربي ــ الاسرائيلي برمته.

السادات يخلّف تركة ثقيلة

وقد يمضي وقت طويل قبل ان تنجلي الوقائع الصحيحة المتعلقة بالعملية وبدوافع القائمين بها، وذلك نظراً للتكتم الشديد والمغرض الذي تفرضه السلطات المصرية على اجواء التحقيق.

ولا بد كذلك من بعض الوقت حتى تتكشف مصداقية الاحتمالات التي يدور الحديث عنها، من عدمها، بالنسبة للتطورات السياسية اللاحقة.

غير أن الوضع الراهن يرسم صورة النظام المصري، الذي أوغل، في عهد السادات، في اتباع سياسات، داخلية وعربية ودولية، دفعت إلى صفوف المعارضة أوساطاً متزايدة من المصريين المتضررين. حتى ان الأمر بلغ، قبل ايام من اغتيال السادات، حداً اتضح معه للجميع ان المعارضة تضم، على ساحتها الواسعة، كل الاحزاب والهيئات الشعبية والنقابية والاجتماعية، والمنظمات والجماعات الدينية في مصر. ومع تباين الاسباب التي تدفع جهات مختلفة المصالح والاعتقادات، كهذه، الى جبهة واحدة في وجه النظام، فإن الجميع انتهوا بالفعل الى الايمان بضرورة تنسيق عملهم ضد النظام، وبالذات ضد سياسته الاقتصادية التي تطحن جمهور المصريين، وضد صلحه مع اسرائيل ونشاطه في تطبيع العلاقات معها، بصورة تتعارض مع مصالح مصر الداخلية ومع مصالحها وعلاقاتها التقليدية بالعالم العربي.

هذا الوضع ورثه خلفاء السادات وفي مقدمتهم الرئيس الجديد، حسني مبارك.

وليست هذه كل التركة التي تلقاها خلفاء الرئيس المقتول. فقد ورثوا، فضلاً عن عزلة النظام في الداخل، عزلة عربية شبه كاملة. والعنوان الرئيسي المشير لمدى هذه العزلة، ان بلدين عربيين اثنين فقط، من مجموع واحد وعشرين بلداً، يقيمان علاقات ديبلوماسية مع مصر الآن. كما ورث خلفاء السادات علاقات مقطوعة، أو باهتة، مع معظم الدول الاسلامية ودول عدم الانحياز، ومع معظم الدول الاشتراكية. وزيادة على هذا وذاك، ورث خلفاء السادات التعثر الظاهر في تطبيق اتفاقات كامب ديفيد، بين مصر واسرائيل، وخصوصاً في جانبها الفلسطيني. فالمحادثات الخاصة بالاتفاق على ما وصف بالحكم الذاتي للفلسطينيين في المناطق المحتلة، تدور، منذ التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٨، في حلقة تكاد تصبح مفرغة تماماً. والسير نحو الحكم الذاتي، باتفاق الجانبين، يمضي على طريق مسدود منذ ذلك الوقت. واذا كان تفاوت، او تباين وجهات نظر الجانبين بشأن مستقبل الحكم الذاتي هو العقبة، التي لم تتمكن مفاوضاتهما من تذليلها حتى هذا الوقت، فإن الموقف الفلسطيني الذي يرفض وجهتي النظر كلتيهما ويقاومهما، يشكل أيضاً عقبة لم تذلل، ولا يبدو ان بمقدور